مراكز البحوث ودروها في صناعة القرار وتحقيق الأمن القومي

أ.م.د. محمد كريم كاظم (*) الباحث مازن حميد شلال (**)

المقدمة

يستمد إي نظام سياسي ديمومته من القرارات التي يتم اتخاذها على صعد مختلفة، وان تلك القرارات هي التي تحافظ على المصالح الحيوية للدولة وتجعلها تتمتع بدور فاعل في محيطها الخارجي، وهذه القرارات لا بد إن تكون مصبوغة بصبغة مؤسساتية ومستندة إلى أطر قانونية تجعلها تتمتع بالشرعية محلياً ودولياً، لكي تضمن الأمن القومي للدولة وبالتالي تضمن أمن المواطن.

أن عملية صنع القرار السياسي تسبق عملية اتخاذ القرار، إذ إن عملية صنع القرار يتم الإعداد إليها من قبل مؤسسات عدة، منها رسمية وأخرى غير رسمية، وإن احد هذه المؤسسات غير الرسمية هي ((المراكز البحثية))، والتي تؤدي دوراً هاماً في تقديم المشورة اللازمة لمتخذ القرار، كما إنها تؤدي دوراً فعالاً في تحقيق الأمن القومي .

تتمتع المراكز البحثية بدور مؤثر في نقل البلدان التي ترعاها بشكل منهجي من مرحلة تطور إلى أخرى ، وبقفزات نوعية كبرى على مختلف الصعد، وذلك لما تمتاز به هذه المراكز من فاعلية واثر في تقدم الشعوب ورقيها، وعليه يخطئ من يظن ان تكون نهضة الدول وتقدمها في كافة نواحيها السياسية والأمنية الاقتصادية والاجتماعية دون رعاية ودعم صاحب القرار لهذه المراكز.

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

(**) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية هذه المراكز وضرورة وجودها، إذ انها تسلط الضوء على دور المراكز البحثية في صناعة البدائل السياسية، فضلاً على إسهامها في عملية اتخاذ القرار، وترسيخ الأمن القومي.

إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية هذه الدراسة في تساؤلات عدة تطرح نفسها بوضوح وهذه التساؤلات هي .

- هل إن تعدد مراكز البحث سيوفر رؤية واضحة لصناع القرار، أم إن الاقتصار على مركز واحد أو مركزين معتمدين من قبل الدولة يكون هوة الأفضل
- ما هي الطريقة المناسبة التي ينبغي على صناع القرار التعامل بها مع تلك المراكز، لما تحتويه من تنوع فكري ومعرفي واسع.
- ما هو الدور الذي ينبغي إن يوليه صانع القرار العراقي لهذه المراكز

فرضية الدراسة

إن صناعة القرار السياسي وما ينعكس ذلك على تحقيق الأمن القومي هي من أهم ما يضطلع به متخذ القرار، كون إن الأمن القومي هو من أهم أو من الأولويات التي تصبو إليه أي دولة، لذا فأن سر نجاح مراكز البحوث يكمن في ما تتوصل إلية هذه المراكز في الجهود المبذولة من قبل المفكرين والباحثين في أعداد البحوث والدراسات ووضع التوصيات والمقترحات، ويستمد ذلك النجاح من خلال تبني صانع القرار لتلك المقترحات والاستفادة منها.

هيكلية الدراسة

تنقسم الدراسة إلى مقدمة ومبحثين واستنتاجات وتوصيات وخاتمة إذ جاء المبحث الأول ليسلط الضوء على مفاهيم أساسية، وانقسم إلى مطلبين، جاء المطلب الأول ليبين مفهوم القرار السياسي ووحدات صناعية ، فيما جاء المبحث الثاني بعنوان مراكز البحوث ودورها بالقرار السياسي، إذ تم تقسيمه إلى مطلبين، الأول سلط الضوء على المراكز البحثية ونشأتها ودوافعها، بينما جاء المطلب الثاني ليبين أهمية مراكز البحوث ودورها في القرار السياسي. ثم بعد ذلك توصلت الدراسة إلى استنتاجات وتوصيات وخاتمة.

المبحث الأول مفاهيم أساسية

توطئه

يتكون القرار السياسي من مرحلتين تختلفان من حيث الإستراتيجية ومن حيث عدد المشتركين فيها، وهما مرحلة صنع القرار ومرحلة اتخاذ القرار فالمرحلة الأولى من حيث الترتيب تسبق مرحلة اتخاذ القرار، فهي تأتي متقدمة عنها، فلا يمكن أن يتصور هناك قرار يتخذ بمعزل عن عملية صنعة، ومن ناحية أخرى، فأن عملية صنع القرار تتم بواسطة مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ويشترك فيها هيئات عده متخصصة في هذا المجال وتتميز بميزات تجعلها قادرة على أداء هذه المهمة، في حين إن عملية اتخاذ القرار تقتصر على شخص واحد وهو متخذ القرار الذي غالباً ما يقوم باختيار بديل من البدائل التي أعدت سابقاً من قبل صناع القرار . ومن اجل توضيح هذا المبحث وجدنا من المناسب تقسيمه إلى مطلبين، سيتم بحث مفهوم القرار السياسي ووحدات صناعته في المطلب الأول، في حين سيتم التطرق إلى مفهوم الأمن القومي وأبعاده ووسائل حمايته كمطلب ثانٍ.

المطلب الأول – مفهوم القرار السياسي ووحدات صناعته

يعرف القرار مهما كانت طبيعته ، سواء سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو أي نوع أخر، على انه "محصلة معلومات وبيانات يجب إن تتوفر لدى متخذ القرار حول تأثيرات وظروف ذلك القرار باختياره من بين بدائل متاحة، من خلال التأمل الجيد وحساب الظروف المحيطة ومتطلبات الموقف"، وتعددت الدراسات حول عملية اتخاذ القرار وحول مفهوم صناعته، فعلماء النفس أوعزوا عملية صنع القرار إلى الدوافع الخفية التي تكمن وراء تلك القرارات، في حين ذهب علماء الإدارة إلى البحث في تحسين الأجهزة التنفيذية ، بيد إن علماء الاقتصاد ذهبوا مذهبا أخر في عمليات صنع القرار من خلال تركيزهم على نظريات العرض والطلب والسوق والعلاقة بين المنتج والمستهلك، إما في العلوم السياسية فينظر إلى عملية القرار أنها معادلة طرفاها يتكونان من محيط يحف بالقرار، وهو ما يطلق عليه (بيئة القرار) وطرف أخر هو من يقرر علي استخدام البديل الأكثر ملائمة والأكثر فعالية واقل خسارة وهوة ما يطلق عليه (متخذ القرار) وما بين هذا الطرف وذاك مجموعه من المؤسسات والهيئات التي تعمل وفق رؤى وخصائص تمتاز بها، والطرف المقرر هو الدولة عن طريق الأشخاص المخولين بالإفصاح عن مضمونها بالأفعال والقرارات، وتكون بيئة القرار ذات بعد زماني ومكاني، فهناك البيئة السابقة للقرار، وتكون في ذهن صاحب القرار وخارجه، إما البيئة اللاحقة للقرار، فهي ذات بعد سيكولوجي وموضوعي، وهذه السلسلة من المعطيات المتواصلة، تشكل عملية صنع القرار[1].

لا شك ان مجموعه الأشخاص التي يحمل إفرادها وجهات نظر مغايرة، أكثر قدرة لابتكار مجموعه من الأفكار المختلفة في ما يتعلق بكيفية صنع واتخاذ قرار محدد،

---

[1] كاظم هاشم نعمة ، العالقات الدولية ، شركة اياد للطباعة ، بغداد: ١٩٨٧ ، ص٧٦.

مقارنه بمجموعة أخرى من الإفراد لكل منهم وجهة نظر وإنما وطريق التفسير نفسها التي يتمتع بها الأخر[٢].

بيد إن وحسب هذا التعدد في وجهات النظر لا يكون ايجابياً في كل الأوقات، فقد يكون معرقلاً ومشتق من افكار متخذ القرار، لاسيما إذا كانت المؤسسات المعنية بصناعة القرار تتمتع بأيدلوجيات مختلفة ومتخالفة، الأمر الذي سيؤدي إلى إن يكون هناك أكثر من بديل، وكل بديل قد صيغ من خلال أيدلوجية معينة يطغي عليها سمات الهوية الفرعية أو العرقية أو الطائفية.

وحدات صنع القرار

يقصد بعملية صنع القرار" التوصل إلى صيغة معقولة من بين بدائل متنافسة، والقرارات كلها ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"[٣].

وتعد عملية صنع القرار عملية ناتجة عن اختيار عدد من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعوا القرار[٤]. وتشترك في هذه العملية أجهزة عدة منها رسمية وغير رسمية.

وبصدد الوحدات الرسمية في صناعة القرار السياسي، يرى (فرانكل) إن نوعيتها تتأثر تبعاً لنوعية إمكانات الدول وطبيعة نظامها السياسي، فضلا عن مدى المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات[٥].

ومن هنا نرى ان وحدات صناعة القرار تختلف في الدول الاوتوقراطية عن تلك الموجودة في الدول الديمقراطية، إذ إن الأخيرة تتعدد فيها تلك الوحدات ويكبر دورها، وتحظى بأ هتمام أوسع عما موجود في الدول التي تكون الديمقراطية فيها اقل

---

[٢] مجموعة مؤلفين ، اتخاذ القرارات ، ترجمة نور الدائم بابكر ، مكتبة الكيبان ،الرياض :٢٠٠٩ ، ص٢٥

[٣] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات الدولية ، شركة كاظمة للنشر ،الكويت : ١٩٧١ ،ص٢٤٩

[٤] احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، بغداد :٢٠٠٩ ، ص٢٤

[٥] مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية ، بغداد : مكتبة السنهوري ، ١٩٩١ ، ص٣٤٠

مستوى، ونرى إن عملية صنع القرار بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكم إي دولة لابد إن يشترك فيها وزارة الخارجية على اعتبارها جهة تضطلع بدورين، الأول دوراً استشارياً من خلال تقديم المشورة والمساهمة في وضع بدائل مناسبة إمام متخذ القرار، وثانيهما دوراً تنفيذياً كونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة في المحيط لخارجي، فوزارة الخارجية هي احد مكونات (الآلة السياسية الخارجية) [٦]، يتم تنظيمها من قبل الدول على النحو الذي يتماشى مع إمكاناتها أو دورها السياسي الخارجي، أو الاثنين معاً وعلى الرغم من إن وزارة الخارجية تقوم بدور و وظيفة تنفيذية من خلال دوائر تختص كل منها بشؤون منطقة معينة، إلا إن أهميتها لا تنبع من هذه الوظيفة فحسب، وإن دورها لا يقتصر على ما ذكر، وإنما إلى جانب ذلك يكمن في مساهمتها بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار السياسي وبالتالي صنع السياسة الخارجية، إضافة إلى وزارة الخارجية تكون هناك وزارات أخرى مثل وزارة الدفاع والداخلية، وان دور هذه المؤسسات يزداد أهمية بحسب الوضع الذي يعيشه هذه الدول، سيما عندما تشهد توترات وأزمات عسكرية واضطرابات في الأمن الداخلي، ومن الأجهزة الرسمية التي تساهم في عملية صنع القرار أيضا، هي أجهزة المخابرات وأجهزة الاستخبارات السوقية لما تتمتع بهذه الأجهزة من إمكانيات في جميع المعلومات داخلياً وخارجياً.

والى جانب ما ذكر، فهناك وحدات غير رسمية تشارك في صناعة القرار السياسي، منها الأحزاب، فنلاحظ إن الدول التي تحظى بتعددية حزبية، إن الأحزاب تؤدي دوراً هاماً في صناعة القرار السياسي، لاسيما الأحزاب الكبرى والتي تتمتع بشكل كبير في الساحة الداخلية ويتكون منها الحزب الحاكم، أو الأحزاب المؤتلفة معه، فأنها تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على صانع القرار، فضلاً على أجهزة الإعلام والقنوات الفضائية والرأي العام ، كلها أجهزة غير رسمية أو بالأحرى أجهزة غير مخولة رسمياً بصياغة القرار أثناء صياغته للبدائل السياسية، ولا يمكن إغفال دور مراكز

---

[٦] المصدر نفسه، ص ٣٤٥

البحوث والدراسات في هذا الجانب، والذي سيتم ذكره بتفصيل اكبر في مكان أخر من هذه الدراسة.

المطلب الثاني – الأمن القومي – مفهومه – إبعاده – وسائل حمايته

الامن القومي هو تعريب للمصطلح الاوربي (national-security)، وانتشر هذا المفهوم بعد ان اخذت القومية صداها ومكانتها، وتبدلت الولاءات من ولاء للسلطة إلى الولاء للدولة، وتزامنت تلك الفترة مع فترة ظهور الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي، ويقصد بهذا المصطلح (تونير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وحدودها وشعبها وثرواتها وقيمها ضد إي عدوان أو تهديد من الداخل والخارج سياسياً كان أو عسكرياً أو اقتصادياً أو ثقافياً).

من خلال ما تقدم نرى إن الأمن القومي لا ينحصر في بعده التقليدي (أي العسكري)، وإنما يشمل ابعادا أخرى مثل البعد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتشير الى كل منها بشئ من الإيجاز وهي التي تمثل إبعاد الأمن القومي.

١. البعد العسكري

ويمثل امتلاك الدولة لقدرات عسكرية، فالترسانة العسكرية ، هي المسؤولة عن امن الدولة وبقائها، بينما يؤدي مثل هذه القوة إلى تهديد الأمن وتعريض الدولة للخطر واحتمال زوالها، ويركز هذا البعد على دور ومهام العسكرية والعقيدة العسكرية التي تستند بها القوات في الميدان، بغية حماية الأقاليم من التهديد الخارجي وضمان سلامة حدوده.

٢. البعد الاقتصادي

يهدف هذا البعد الى ازدهار القوى الاقتصادية والاستثمار السليم للثروات وارتبط مفهوم أو بعد الاقتصاد بالأمن القومي حتى اصبح هناك علم مستقل يحمل اسم (علم الاقتصاد للأمن القومي أو علم اقتصاد الأمن القومي) لان القوى الاقتصادية للدولة تعطيها ثقلاً سياسياً على المستويين الإقليمي والدولي.

٣. البعد الاجتماعي

ويركز هذا البعد على الإنسان كونه العامل المؤثر في الأمن الوطني القوة الفاعلة في كل الإبعاد، من خلال توفير عناصر التماسك الاجتماعي والقوة والاجتماعية التي تحقق الاندماج القويات والأديان والطوائف والطبقات في المجتمع الواحد، فضلاً على الحفاظ على مبادئ وقيم المجتمع وتراثه الوطني، وانصهار كل طوائف المجتمع في بوتقة واحدة.

ومن الجدير بالذكر إن مفهوم الأمن القومي ارتبط بمفهوم المصلحة القومية، وذلك لان من اولوليات الأمن القومي هوة تحقيق المصالح القومية للدولة والتي بدون الأمن القومي لا يمكن تحقيقها، وبكم الأمن الوطني كما ألسفنا مبدأين الأول ثابتاً تفرضه الأوضاع الجيوبوليتكية لكل دولة وتربط بسلامة أراضيه بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم فيه، إما الثاني فهو مبدأ متغير او متحرك يرتبط بالأهداف السياسية للنظام السياسي في الدولة ونوعية القيادة فيه، وما تصفه تلك القيادة من أهداف ومبادئ ورسائل تحققها، لذا فأن مفهوم الأمن الوطني ارتبط بمفهوم بالمصلحة القومية المختلفة (بالبعد الأمني والبعد الاقتصادي) وحماية منظومة القيم من الإخطار الخارجية، وبالرغم من إن الدول لا تستطيع إن تحقق أنها بشكل مطلق، إلا إنها تعمل بصورة قصوى وتبذل كل ما بوسعها لتحقيق ذلك، فأنها تتبع الوسائل المادية وغير المادية من اجل تلك الغاية، فتسعى لبناء قوة عسكرية، كما تلجأ إلى إقامة مشاريع تنموية لخلق قاعدة اقتصادية متينة وترفع مستوى وعي الشعوب سياسياً وثقافياً هذا على المستوى الداخلي، إما على المستوى الخارجي، فأنها تلجاء إلى الدخول في علاقات تحالف مع بعضها إذا لم تكن قادرة على توني المستوى المطلوب من الاكتفاء في إمكانيات الدفاع عن نفسها، او الحصول على مساعدات عسكرية من بعض المصادر الخارجية، وتوقيع مواثيق عدم الاعتداء على بعضها البعض. وان الحديث عن الأمن القومي لابد إن تكون هناك وسائل لحمايته وهي تنقسم الى قسمين:

١. وسائل داخلية وتتمثل بما يلي

أ. المراكز البحثية الإستراتيجية.

ب. أجهزة المخابرات والاستخبارات.

ج. مجلس الأمن الوطني.

٢. وسائل خارجية وتتمثل في:

أ. الأداة الدبلوماسية عبر القنوات الدبلوماسية وفض النزاعات بالطرق السلمية مثل (المفاوضات، والمساعي الحميدة، والتحقيق، والتدقيق، والوساطة)، فهذه الوسائل كفيلة لتقديم الامن القومي دون الدخول في مواجهات عسكرية، تكون خسائرها جسيمة ولا تحمد عقباها.

ب. الأداة العسكرية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن لنا القول إن الأمن القومي يستند على اسس في مجالات مختلفة يتوفرها يمكن ان يوتفر معها الأمن القومي لأي دولة ومن هذه الأسس.

١. المحافظة على وحدة الصنف اتجاه الإخطار الخارجية.

٢. المحافظة على التماسك الوطني والنسيج الداخلي للدولة.

٣. تقوية الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل لإنهاء البطالة بغية شعور كل فرد من أفراد المجتمع انه يملك مستقبلاً في البلد الذي يعيش فيه ويرتبط مصيره بالأرض التي يسكن عليها.

٤. العمل على تنمية البيئة الاجتماعية وإيجاد بدائل للموارد الخارجية والتأكيد على الزراعة (لان الشعب الذي لا يأكل من يديه ينتظره مستقبل اسود).

٥. توفر الثروات الطبيعية في البلد وإمكانية استثمارها بالطريقة السلمية.

٦. الموقع الجغرافي المميز وامتلاك المنافذ البحرية.

٧. التركيبية السكانية ونوع الجنس البشري المتكون منه ذلك الشعب.

المبحث الثاني – مراكز البحوث واهميتها ودورها في القرار السياسي

توطئة

ازدادت أهمية مراكز البحوث في القرن العشرين بعد تسارع الإحداث الذي عصفت بالساحة الدولية، وانبثاق مفهوم مصطلح (توازن المصالح) إلى جانب مفهوم (توزان القوى) وازدياد التنافس مابين الدول، سيما القوى الكبرى، ولعل من أهم تلك الدول التي اهتمت بمراكز البحوث هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت فيها إعداد مراكز البحوث ما يقارب (٦٠٠٠) مؤسسة بحثية تسيطر على الساحة السياسية الأمريكية، وتساهم إلى جانب التحليل السياسي للإحداث وتقديم المشورة الى صناع القرار فأنها تساهم كذلك في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف المواطن الأمريكي بطبيعة العالم الذي يبين فيه، ومن اجل تسليط الضوء على هذه المراكز، سنعد إلى تقييم هذا المبحث إلى مطلبين اثنين، نتطرق إلى نشأة مراكز البحوث وواقعها لطلب اول، فيما سنذهب إلى أهمية تلك المراكز ودورها في القرارت السياسية كطلب

المطلب الأول – المراكز البحثية – نشأتها – وواقعها

تعود النشأة المدنية لمراكز البحوث إلى الأوربيين، إذ كان أول ظهور لها مع بداية نشوء أولى الجامعات الأوربية في القرن الثاني عشر الميلادي، إذ ظهرت (الكراسي العلمية)، واخذ الوضع بتطور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وكانت باكورة هذا التوجه تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة ١٨٣١، ثم توالت ظهور مراكز أبحاث أخرى في أماكن عدة منها في أمريكا، وكانت هذه المراكز بعيدة عن السياسة، إلا إن الوضع قد أختلف، بعد الحرب العالمية الأولى، ومع مطلع القرن الماضي تصاعدت حركة تأسيسها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تأسيس مراكز عدة مثل (معهد كارنبي للسلام) و(معهد بروكينفز) و(معهد هوفر) وغيرها من المراكز، وفي عام ٢٠١١ بينت إحصائية أمريكية لمراكز الأبحاث والدراسات أن عددها واصل الى (٦٨٤٠)، إذ إنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث

الأهمية والتأثير في عملية صنع القرار السياسي (فالمراكز الثلاث الأولى عالمياً تعود الى الولايات المتحدة، وهي حسب الترتيب (معهد بروكينفز، ومؤسسة كارنيبي للسلام الدولي، ومجلس العلاقات الخارجية)، ثم تليها بريطانيا و الصين، وألمانيا، ثم سويسرا والدنمارك وروسيا، إما مراكز البحوث في الشرق الأوسط، فأن عددها محدود، إذ يوجد (٢٧٧) مؤسسة بحثية، تشكل ٤,٤% من مجموعة المراكز البحثية في العالم.

واقع مراكز البحوث في البيئة الدولية والإقليمية

تعد التجارب العالمية التي برزت وأفرزت للنظام الدولي، إن المراكز البحثية دوراً ريادياً في قيادة العالم الى هرم التقدم والتطور، واعتبرت مراكز البحوث أطاراً لولادة المشاريع الإستراتيجية الفاعلة، وتصدرت الولايات المتحدة قائمة دول العالم، إن دور هذه المراكز في العالم عموماً، وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة، لا تقتصر على المجتمع الدولي في الولايات المتحدة، وإنما تحتد هذا الدور ليشمل كل العالم في الوقت الراهن، وبعض هذه المؤسسات أو المراكز نشأتها الحكومة وأجهزة المخابرات والاستخبارات وتكون تابعة لها بشكل ما، وبعضها الأخر مراكز خاصة يشكلها باحثون اغلبهم من السياسيين والعسكريين السابقين، وتقدم هذه المراكز استشارات مدفوعة الأجر للحكومة والأحزاب والشخصيات، كما توفر بعض هذه المراكز جزء من خدماتها وأبحاثها للجمهور سواء بشكل مدفوع او بشكل مجاني[٧].

ويقول (جيمس ماك جين)* لقد أشبعت مراكز الفكر، الحاجة للمعلومات والتحليل المنهجي، بل صارت هي المصدر الرئيسي ليس نفقط للتزود بالمعلومات وإنما في بعض الأحيان يستعان بها لوضع وتقرير أجندة السياسات ويبدو مدى تأثيرها وخطورة هذه المراكز البحثية في أمرين أساسيين هما[٨]:

---

[٧] فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي، ط٢، مطبعة العزة، بغداد: ٢٠٠١، ص١٠٢

[٨] اميمة عبد اللطيف ، قراءة في خرائط مراكز الفكر الامريكي ، مجلة العصر الالكترونية ، مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٢ ، متاح على الرابط http;/alasr.me/articles/view/6337

أولا. كونها ترتدي ثوب الحياة الأمريكي وترفع شعار المصالح الوطنية الأمريكية إمام منتقديها.

ثانياً. التأثير المتزايد الذي تمارسه على السياسة الخارجية الأمريكية. إذ إنها تخلت عن هذا الحياة وأصبحت في معضها تخدم توجهات أيدلوجية معينة.

أن مؤسسات الفكر تؤثر على صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية من خلال خمسة طرق مختلفة وهي[٩]:

١. توليد افكار وخيارات مبتكرة في السياسة الخارجية.
٢. تأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة.
٣. توفير مكاناً للنقاش على مستوى رفيع.
٤. تثقيف مواطني الولايات المتحدة في العالم.
٥. وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات.

أما عن واقع هذه المراكز في الوطن العربي، فيقول الدكتور (محمد سعيد اورسي) الباحث في مراكز الأهرام للدراسات الاستراتيجي ((إن المتأمل للواقع العربي سيجد أن البيئة المحيطة غير موانيه لتفعيل دور مراكز البحوث، فأغلبية الدول العربية تعاني من نقص هائل في الاستثمار في هذا المجال، حيث تنظر الحكومات العربية إلى هذا النوع من الاستثمار على أنه اتفاق هامشي ونشاط ترفي يجري إنفاق بعض الأموال عليه من اجل الوجاهة الإقليمية والدولية، وليس من اجل تحقيق انجازات حقيقية، لا توجد أرادة سياسية لفعل ذلك، ولا يوجد قرار سياسي يدرك أهمية الإنفاق على المراكز البحثية، والسلطة السياسية لا تعترف بدور هذه المراكز في صنع القرارات وفي صنع

[٩] مصطفى جاسم حسين ، السياسة الخارجية الامريكية حيال الشرق العربي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٨ ، ص ص ٢١٨ــــ٢٢٠

السياسة العامة [١٠]، وبذلك تدفق مكانتها، ووجـدت نفسـها في المنطقـة العربيـة والإقليمية إمام مأزقين[١١]:

اولهما. مأزق التخلف السياسي، وفي عالمنا العربي هناك مشكلة التفاعـل مـع تلـك المراكز.

وثانيهما. مأزق مجتمعي لا يعترف بمكانة العلم والعلماء والبحث العلمي.

ان مشكلة التفاعل في العالم العربي مع تلك المراكز يعود للأسباب التالية[١٢]:

١. المشاكل المتعلقة بالأنظمة السياسية في العالم العربي، حيث غياب الديمقراطيـة وغياب العمل المؤسسي، والنزعات الفردية في الحكم.
٢. حالة الانبهار في العالم العربي بالمؤسسات الغربية، وعدم الثقة والاحترام للدور الذي تقوم به المؤسسات المحلية.
٣. المؤسسات والمراكز في العالم العربي هي اقرب ما تكون إلى مؤسسات علاقات عامة ، ولا تقوم بالدور المربوط بها كمؤسسات دراسة حقيقية .
٤. إن الأنظمة العربية لا تقدم الدعم والتشجيع لهذه المؤسسـات ، هـذا إن لم تلاحظها وتضيق عليها

المطلب الثاني – أهمية مراكز البحوث ودورها في القرارات السياسية

مما لاشك فيه ولا يقبل التشكيك، إن مراكز البحث في العالم المتقـدم باتـت تحتل مكانة مهمة، لاسيما في مجال صنع القرار السياسي، وقد أخذت الدول تعتمد على تلك المراكز في تقديم الدراسات، والتقارير، والاستشارات في كثر من القضايا السياسية والأمنية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وكلما نجد دولة غير معقدة على مركـز

---

[١٠] سامي الخزندار وطارق الاسعد ، دور مراكز الفكر في البحث العلمي والسياسـات العامـة ، الاردن : ٢٠١٢ ، ص ص١١ــــ١٢

[١١] المصدر نفسه ، ص٢٣

[١٢] خالد وليد محمود ، يسألونك عن مراكز الابحاث العربية ، مقال منشور على الرابط

http/altagreer.com

بحثي أو مراكز عدة، تعد لها ما تحتاجه من حلول أو مواقف، ولسنا بحاجة اليوم للتأكد من إن مراكز البحوث المهمة والمعروفة في العالم قد اكتسبت بسبب ما تنجزه من دراسات وبحوث، مصداقية كبيرة في مجال تحديد أوليات القضايا الإستراتيجية التي تواجه العالم، هذا فضلاً عن إسهاماتها في تعيين المسارات التي ينبغي للدولة أو المجتمع، سلوكها في تعاملات مع المشكلات المختلفة وعلى جميع الصدد سواء السياسية أو الثقافية أو الأمنية.

وعليه فأنه بان من الضروري الإسراع بالاهتمام بتلك الكيانات اللازمة لفهم المتغيرات الدولية بشكل علمي وحيادي.

والحقيقة إن الدول الكبرى والمتطورة أدركت أهمية هذه المراكز، سيما المعنية بالدراسات الإستراتيجية، وغيرها من المراكز البحثية، فأنها (إي الدول الكبرى)، أدركت دور تلك المؤسسات الريادي والقيادي في صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص السياسة الداخلية والخارجية والأمن والدفاع، ودورها في إمداد النظام السياسي بالموظفين اللائقين علمياً وعملياً للحصول على النجاح في كل الأصعدة، فضلاً على أهميتها في إثراء الساحة الإقليمية والدولية بالبحوث والدراسات التي من شأنها وضع المبادرات والسياسات المطروقة عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلين الإدارة السياسية وأعضاء المراكز وأصحاب الشركات الكبرى وكبار الاكاديميين من اجل معرفة اثر السياسة على مصالح الدولة ومدى فعاليتها، لذلك استطاعت بفعل ذلك الإدراك والفهم لريادية تلك المراكز ان تصل الى ما وصلت اليه اليوم ، من مكانة سياسية واقتصادية وأمنية قوية، إذ إن الدول الكبرى أدركت دور هذه المراكز وعملت على تطويرها حتى أصبحت اليوم مصدراً مهما يعتمد عليها وبشكل أساسي لتوفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات من قبل السلطات العليا، سواء كانت تلك القرارات على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية، وهي بذلك قد وفرت الوقت اللازم والكم الهائل من المعلومات الإستراتيجية والحيوية لتغريز ثقتها وقدرتها على مواصله مشوار التقدم نحو المستقبل.

إن المراكز البحثية تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي، كما أنها في بعض الأوقات تقدم الدراسات القيمة التي تساعد صانع القرار في اتخاذ القرار بشأن قضيه معينة أو بموقف ضد دولة ما، إذ إن هذه المراكز تضم العديد من الخبراء والمختصين الذي يقدمون العديد من البدائل والوسائل الإستراتيجية التي تساعد صانع القرار السياسي في صياغة السياسة الخارجية.

مما تقدم نبين ان لمراكز الفكر في دول العالم الغربي عموماً وفي الولايات المتحدة الأمريكية عدا وجه الخصوص، بات مهماً دوراً ريادياً في قيادة العالم، وأصبحت هذه المراكز أداة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة.

ولعل من ناقلة القول ان مراكز البحوث تمثل الشكل الأكاديمي لحماية الأمن القومي، وازداد دورها بعد التطور العلمي والتكنولوجي الذي ساد العالم، سيما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إنها باتت تضطلع بأمور لم تكن في السابق محض اهتمامها، إما اليوم فهي تعنى بتقديم دروس مستبطنة من الإحداث السابقة، وتقديم تحليل لكل الإحداث التي تجري في الساحة الدولية وتأثيرها على البلد، فضلاً على قيامها برسم وصياغة إطار فكري موحد وملائم لسياسة أمنية متكاملة، وتقديم المشورة الأمنية في المواقف ولإحداث التي تواجه صناع القرار.

الاستنتاجات

١. تعد مراكز الأبحاث من الوسائل المهمة التي تساهم في المرحلة الأولى للقرار إي مرحلة صنع القرار السياسي ، فهي تهتم بوضع الخطط اللازمة للقرار والذي بدورة يسهم في تقليل الأخطاء الناجمة عن القرارات الارتجالية.
٢. تعد مراكز البحوث من أهم وسائل حماية الأمن القومي الداخلي، إذ إنها تشارك إلى جانب أجهزة المخابرات في تدعيم الأمن القومي من خلال تحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها ورسم إستراتيجية تساعد صناع القرار بمهمتهم.

٣. عينت هذه المراكز في الدولة المتقدمة باهتمام كبير ورصد ميزانيات معتبرة بغية إنجاز مهامها، في حين تعاني من قصر واضح في الاهتمام بها في الواقع العربي نظراً لغياب القوانين والتشريعات الخاصة بهذه المراكز، وعدم وجود دعم مالي إليها.

٤. عدم الاهتمام بالعلماء والباحثين الموجودين في البلدان العربية، جعل من هذه المراكز غير ذي فائدة وأصبحت مهمشة ونادراً ما يلجأ إليها صناع القرار للاستفادة من الخبرات الموجودة فيها.

التوجيهات

١. إنشاء مراكز للدراسات الإستراتيجية تعنى بالتفكير الاستراتيجي والتخطيط المتوسط والبعيد المدى والتنبؤ بالأزمات.

٢. حث الجامعات علي القيام بدورها المنشود من حيث دعم الكراسي العلمية ذات العلاقة بالأمن الوطني وطرح موضوع الأمن القومي كأحد المواضيع الهامة التي يجب التركيز عليها في رسائل الماجستير والدكتوراه في الوقت الراهن.

٣. العمل على خلق جيل من المتخصصين من ذوي الكفاءة العلمية والمتخصصين في مجالات العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية بغية وضع خطط مستقبلية للدولة.

٤. العمل جعل مصادر الثروة الموجودة لدينا وموقع العراق الجغرافي والأماكن الدينية الموجودة فيه إن تكون ذا مردود ايجابي على الاقتصاد الوطني.

٥. الاهتمام بالعلماء والعمل على استشارتهم بالصورة العميقة، وإعطاءهم دوراً مهما في عملية صنع القرار السياسي وتوفير المناخ اللائم لهم ، وفتح قنوات اتصال ما بينهم وما بين المراكز البحثية الأخرى لكسب الخبرة وتطوير المهارات وتبادل المعلومات.

الخاتمة

ارتبطت نشأت مراكز البحوث والدراسات بتطوير الثورة العلمية التي كانت إحدى نتاجات الثورة الصناعة الحديثة، وتنوع هذه المراكز من سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، وتتراوح جهات ارتباطها بين الجهات الرسمية أو الحكومية أو جهات شخصية فردية، وأصبح لهذه المراكز أهمية ودور ريادي في قيادة العالم وزادت أهميتها في أوربا والولايات المتحدة.

في حين أنها تخلفت في العالم العربي نتيجة تخلف الدول النامية وعدم الاهتمام بالعلم والعلماء وعدم النضوج السياسي. أثبتت هذه المراكز أهميتها في صياغة القرار السياسي وحماية الأمن القومي لأي بلد، وعلى الدول الاهتمام بها وإعطاءها الدور الفعال من صناع القرار والأخذ برأيها بغية تحقيق الغاية المنشودة منها.

وتأسيساً على ما تقدم، نستطيع القول إن الحاجة إلى هذه المراكز تزداد في العراق، لاسيما في ظل الأزمات العسكرية والسياسية في الوقت الراهن بغية تقديم التحليلات الصائبة والتصورات الدقيقة والمشورة المناسبة لصانع القرار والمساعدة في اتخاذ القرارات السياسية وتدعيم الأمن القومي.

الملخص

تتمتع المراكز البحثية بدور مؤثر في نقل البلدان التي ترعاها بشكل منهجي من مرحلة تطور الى اخرى، وبقفزات نوعية على مختلف الصعد، ذلك لما تمتاز به هذه المراكز بفاعلية واثر في تقدم الشعوب ورقيها، وعليه يخطئ من يظن ان تكون نهضة الدول وتقدمها في كافة نواحيها السياسية والامنية الاقتصادية والاجتماعية دون رعاية ودعم صاحب القرار لهذه المراكز.

ان الحاجة الى هذه المراكز تزداد في العراق، لاسيما في ظل الازمات السياسية والعسكرية في الوقت الراهن بغية تقديم التحليلات الصائبة والتصورات الدقيقة والمشورة المناسبة لصانع القرار والمساعدة في اتخاذ القرارات السياسية وتدعيم الامن

القومي. استمدت الدراسة اهميتها من اهمية هذه المراكز وضرورة وجودها للمســـاعدة في صناعة البدائل العسكرية.

Abstract

Research centers are playing a big and influential role in transferring its sponsored countries professionally from a development stage to another in different levels with great steps due to the distinguished role of these centers in developing of people. thus, it wrong to think that any state can be developed or make any political ،security, economic, social progress without any support from the decision makers for these research centers .

In Iraq،the needs for research centers are increasingly demand،especially under the current military and political crisis, in order to help making the right analysis and precise perceptions and to give the appropriate advice for decision makers to help them in making the political decisions and support the national security.

This paper get its importance from the importance and necessity of the research centers and there assistant role in making the political alternatives.